مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث	الموضوع المراة بالعمل		الرقم
المصدر : وكالة معا الاخبارية	موقع الواب :		البلد فلسطين
	التاريخ 28-03-2012	العدد و [ص]:	

عاملات لا بواكي عليهن !!

التقيت افتراضيا بالزميل العزيز غياث جازي حيث كتب على حائطه الفيس بوكي " من غير المقبول ولا من المعقول ان نسمع عن احدى العاملات في قطاع رياض الأطفال او السكرتاريا أو صالونات التجميل لا يتعدى راتبها الشهري 400 شيكل."

وبدا الزميل حانقا غاضبا،فيما كانت التعليقات تعقيبا على مداخلته البناءة تنهال وتجتاح صفحته.

وأضم صوتي الى الزميل واؤكد أنه من غير المعقول أيضا أن تبقى مسألة الحد الأدنى للأجور ميتة في أروقة الحكومة فهي تحتاج الى البعث من جديد وصولا الى الخروج بحد أدني للأجور يحمي حقوق العاملين والعاملات في كافة القطاعات.

لماذا، مثلا 400 شيكل؟ ومن حدد لمالك أو مالكت تلك المؤسسة ان تعطي تلك الموظفة هذا المبلغ " الناشف" لماذا لا يكون أكثر من هذا؟ ماذا عن العمال الذين يعملون و ينتجون لأصحاب المؤسسات بأكثر من ذلك بكثير؟ من الذي يتكفل بإرغام أصحاب الشركات أن يدفعوا أكثر؟

بعض التعليقات التي انهالت على شكوى الزميل غياث تفضح أمر المكاتب الهندسية حيث أورد المعلقين المشهود بموضعيته موجها " ولا مانع من التطرق لموضوع المهندسات اللواتي يقبلن بـ 200 دينار وربما أقل (بدل القعدة) وهذا أقل من أقل راتب معتمد في النقابة، فيما يستفيد صاحب العمل من "الكوتة" المخصصة للمهندسة في تحقيق دخل اضافي بالآلاف" ... ابتزاز بشكل غير قانوني ووقح، خاصة أن صاحب المكتب هو مهندس وعضو في نقابة المهندسين، وأحياناً يكون في مجلس النقابة.."

فلم يعد بالإمكان أن يستمر هذا الوضع على ما هو عليه، حيث السواد الأعظم من مربيات الأطفال ممن يحملن الشهادات الجامعية ومؤهلات، يتقاضين أجورا متدنية لا تصل إلى 300شيكل في بعض الرياض، رغم أن رواتب مثيلاتهن في الوظيفة العمومية، تبلغ أضعاف أجورهن."

آلاف العاملات المغلوبات على امرهن يعملن بوظائف كاملة ويتم استغلالهن حيث يتقاضين مبالغ بعيدة كل البعد عن الحد الادنى لأجور العمال في البلاد ، ولكنهن لا يشتكين الامر ولا يتذمرن في ظل هذا الواقع خشية اقالتهن من وظائفهن.

الجهات النقابية والحقوقية العمالية على دراية بالأمر لكن وسائل الزام دفع الأجور المستحقة لا تزال ضعيفة التأثير وقاصرة كعادة اي جهود أخرى.

هذا يقودني الى التصريح القديم الجديد والذي لفظه أمس الأمين العام لاتحاد النقابات السيد شاهر سعد حيث قال فيه انه " لن يكون هناك انتهاكا لحقوق العمال بعد الأول من أيار" وشخصيا لا أعلم ما الذي سيحدث من يومنا هذا الى

الأول من أيار حيث يصادف يوم العمال العالمي، فحتى معايشة تلك المناسبة تكون عشرات بل مئات الانتهاكات قد حدثت بحق العاملين والعاملات.

وينقل بعض الزملاء في إحدى مقالاته قصة أم محمد التي قدر لها ان تعمل بوظيفة سكرتيريا في شركة للمقاولات في سن مبكر وما زالت تعمل في الشركة ويبلغ عمرها الآن 38 عاماً، ومنذ بداية عملها صرفت لها الشركة راتباً شهرياً يبلغ 200 دينار أردني، ولكن المفاجأة أنه وبعد مرور 17 عاماً من العمل اليومي بالشركة لأكثر من ثماني ساعات ما زال راتبها بأبي الزيادة.

وهنا أين النقابة وأين الأمين العام لاتحاد النقابات وأين الحكومة وأين وأين ... ؟؟؟

وتشير إحصائيات اتحاد نقابات عمال فلسطين إلى أن نسبة المرأة العاملة في السوق المحلي تصل إلى 15% ،ويقدر الأجر اليومي للعاملات في القطاعات مثل رياض الأطفال والمحلات التجارية والمصانع وصالونات التحميل يقدر للعاملة ما بين 10 – 15 شيكل فقط حسب الإحصائية.

وبالعودة الى التعليقات التي انهالت على احتجاج الزميل غياث الجازي على صفحة الفيس بوك حول الموضوع حيث صرخ احد المعلقين " الموضوع جدا خطير ... يجب أن يطبق قانون الحد الأدنى للرواتب ويكون معقول، للأسف هذه ثقافة تفوح منها الأنانية حيث يعلم المشغل أن فرص العمل شحيحة فيتم الاستغلال بهذه الطريقة وذلك كفيت وظلم كبير أنه حقا مؤلم أن نرى مثل هذه الأمراض في مجتمعنا."

ولا بد من الاعتراف ان هنالك جهل كبير لدى العاملات في العديد من القطاعات كالسكرتيريا والمحال التجارة وصالونات التجميل بحقوقهن العمالية الأساسية، سواء كان ذلك فيما يتعلق بساعات العمل أو بحقوقهن بالإجازات السنوية والرسمية والمرضية.

فغالبية العاملات في صالونات التجميل يتقاضين رواتبا وأجورا مهينة، إضافة إلى عملهم لساعات طويلة تزيد عن 8 ساعات يوميا، لدرجة أن بعض العاملات يعملن 12 ساعة يوميا دون أن يتقاضين بدل عمل أضافي.

وبصوت مرتفع وغير متردد نؤكد انه لا بد من تحسين ظروف العاملات والمطالبة بحقوقهن القانونية، وتوعيتهن بهذه الحقوق، وتصميم برامج تدريبية مهنية ، كما لا من زيادة فرق التفتيش العمل وزيادة فعاليتهم لمتابعة ظروف العاملات في مختلف القطاعات وضمان حصولهن على الحد الأدنى من الحقوق العمالية من حيث الحد الأدنى للأجور وساعات العمل والإجازات السنوية والرسمية وغيرها من الحقوق

نهاد الطويل